الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

19 **ربيع أول** 1440 –27 **نوفمبر** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

التطور الصحي يرفع متوسط أعمار السعوديين إلى 74 عاماً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 19 ربيع أول 1440هـ - 27 نوفمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4613277

لرياض – «الحياة | «منذ 12ساعة في 26 نوفمبر 2018 -اخر تحديث في 26نوفمبر 2018 / 16:56
كشف مدير جامعة الملك سعود الدكتور بدران العمر، عن ارتفاع متوسط عمرْ الفردِ المتوقع إلى 74 عاماً، مشيراً إلى احتضان المملكةُ أكبرِ قطاع للرعايةِ الصحيةِ بينَ دولِ الخليج، مستحوذةً على حوالي 48 في المئة من إجمالي إنفاقِ الحكوماتِ الخليجيةِ على الرعايةِ الصحيةِ بكلفةٍ منَ المتوقع أن تصلَ إلى 40 بليون دولار في العام 2020.
وقال العمر خلال تدشينه اليوم (الإثنين)، أعمال مؤتمر «مستقبل التخصصات الطبية التطبيقية نحو 2030»: «المؤتمر يأتي انطلاقاً من إدراك الجامعةِ لأهميةِ استشرافِ المستقبلِ ووضع خريطةِ الطريقِ نحوَ الإفادةِ التامةِ من التخصصاتِ الطبيةِ التطبيقيةِ، إلى جانبِ عرضِ المستجداتِ البحثيةِ وإيجادِ منصةٍ مشتركةٍ بين المؤسساتِ التعليميةِ الصحيةِ وسوقِ العملِ، لِتحقيقِ تبادلِ المعرفةِ واستكشافِ الخبراتِ المتعلقةِ بمستقبلِ التخصصاتِ الطبيةِ التطبيقيةِ، أكاديمياً ومهنياً، سعياً نحوَ تحقيقِ رؤيةِ المملكةِ 2030 فيما يخصُ القطاعَ الصحيَ وكوادرهْ.«
وأضاف خلال المؤتمر، الذي تنظمه كلية العلوم الطبية التطبيقية، بالتعاون مع المدينة الطبية في الجامعة، تحت رعاية أمير منطقة الرياض فيصل بن بندر بن عبدالعزيز: «أن تطبيق مفهوم كفاءة الأداء في المنشآتِ الصحيةِ من خلالِ تأصيلِ الفاعلية وتشجيع ثقافةِ الجودة يمكّن الموارِدِ البشريةِ وصولاً إلى مستقبلٍ أفضلْ للخدماتِ الصحيةِ لمواجهةِ التحدياتِ، بما يُحقِقُ البيئةَ الصحيةَ المُثْلى في المجتمع، وَيَدْعَمُ التطلعاتِ التي تَسعى الجامعةُ إلى تَحقِيْقِها عبرَ هذه المؤتمراتْ.«
واستطرد بالقول: «المؤتمر يستعرض أحدَثِ الأبحاثِ الصحيةِ والأوراقِ العلميةِ، سعياً لتحقيقِ الوعي المجتمعي فيما يَتَعلقُ في التخصصاتِ الطبيةِ التطبيقيةْ»، مؤكداً الحَرَصَ على تطوير مجالاتِ القطاع الصحيّ، من خلالِ استراتيجيةٍ تضمنُ تقديمَ الخدماتِ الصحيةِ بجودةٍ عاليةٍ شاملةٍ.
وقال العمر: «تَعتزم المملكةُ إنشاءَ مدنٍ طبيةٍ جديدة، وخُصصت لها موازنةٌ تصلُ إلى 4.3 بليون دولار، وهوَ ما يؤكد استمرار الاهتمامِ في هذا القطاع من أجلِ تحقيقِ أهدافه وتطلعاتِ مواطني هذا البلد المبارك»، مضفاً: «نشْهد اليومَ تَكاتُفَ قطاعاتِ الدولةِ بشكلٍ لافت للتوصلِ إلى المخرجاتِ اللازمةِ والتوصياتِ المرجوةِ لتطويرِ مستقبلِ التخصصاتِ الطبيةِ التطبيقيةْ.«

وظائف إدارية وفنية للنساء بـ"التدريب التقني" والتقديم اليوم

33ألف متقدم لدورات "أتقن" وصيانة الجوال تتصدر

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 19 ربيع أول 1440هـ - 27 نوفمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/601046

سعد ال منيع - جدة

أعلنت مؤسسة التدريب التقني والمهني عن حاجتها لشغل عدد من الوظائف الإدارية والفنية النسائية في مدينة الرياض، وأكدت المؤسسة أن التقديم على الوظائف يبدأ اليوم الثلاثاء، ويستمر حتى 23 من الشهر الجاري عبر الموقع الإلكتروني للمؤسسة **http://www.tvtc.gov.sa,** واشترطت المؤسسة على المتقدمات للوظائف الحصول على تقدير لا يقل عن جيد سواء للبكالوريوس أو الدبلوم، وألا تكون المتقدمة تشغل وظيفة حكومية، ونوّهت المؤسسة أن التقديم على الوظائف يكون على المسمى والمرتبة التي تطابق شغل الوظيفة فعلًا من واقع المؤهلات والخبرات، وعلى المتقدمة طباعة رقم الطلب وإرفاقه مع الأوراق الرسمية عند المقابلة. من جهة أخرى، أوضحت المؤسسة أن عدد المتقدمين للدورات التدريبية التي يقدمها برنامج التدريب المجتمعي «أتقن» في أسبوع الثالث بلغ 33370 متقدم ومتقدمة، شكلت نسبة الرجال 73 % والنساء 27 %، فيما كانت منطقة مكة المكرمة الأكثر إقبالًا بنسبة 25 % تلتها الرياض بنسبة 20 % من إجمالي أعداد المتقدمين والمتقدمات، وتصدرت دورات صيانة الجوال على المرتبة الأولى من حيث أعداد المتقدمين تلتها صيانة أجهزة الحاسب الآلي والدعم الفني. وتشتمل الدورات في المرحلة الرابعة من البرنامج على 21 دورة، منها 9 دورات للبنين أبرزها الكهرباء والتمديدات المنزلية، والتبريد والتكييف، وصيانة السيارات، إضافة إلى مقدمة في أمن المعلومات (الأمن السيبراني)، إضافة إلى 11 تخصصًا مشتركاً للجنسين، أبرزها شبكات الحاسب السلكية واللاسلكية، وصيانة أجهزة الحاسب الآلي والدعم الفني، والتصميم بالفوتوشوب والإليستريتور، إضافة إلى مهارات تصميم الجرافيك، وصيانة الجوال، وتخصص التجميل وتصفيف الشعر للبنات. وأضيف في هذه المرحلة 8 دورات جديدة هي مقدمة في لغة الطيران، والعوامل البشرية في الطيران، وأساسيات الديناميكا الهوائية، إضافة إلى مقدمة في أجهزة ومكونات الطائرات، ومقدمة في سلامة الطيران، والروبوت والذكاء الاصطناعي، إضافة إلى مقدمة في مايكروسوفت أوفيس، وإدارة الفعّاليات والمناسبات.

ويستمر البرنامج في مرحلته الرابعة لمدة خمسة أسابيع، بعد أن وجه محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، الدكتور أحمد الفهيد بتمديد أسبوع إضافي؛ لاستيعاب الأعداد الكبيرة من المتقدمين، وإتاحة الفرصة للراغبين بالحصول على الدورات المقدمة بمناطق المملكة كافة، وبشهادات معتمدة، وخصصت المؤسسة رابط للتسجيل والتقديم على هذه الدورات **https://ctc.tvtc.gov.sa**/، وستُنفّذ الدورات في عدد من الوحدات التدريبية الموزعة في جميع المدن والمحافظات بالمملكة؛ للتسهيل على المواطنين والمواطنات في الحصول على الدورات التي يرغبون فيها، وسيُمنح المتدربون بعد انتهاء الدورات شهادات معتمدة من المؤسسة.

مراقبون: المجلس «يلامس الجروح ولا يعالجها»

«الشورى» يناقش مشروع النظام الجزائي للاعتداء على المال العام

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 ربيع أول 1440هـ - 27 نوفمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1688523

A

عبدالله آل هتيلة (أبها @ahatayla2011)

يناقش مجلس الشورى الأسبوع القادم، عددا من تقارير اللجان المتعلقة بمقترح تعديل نظام الوكالات التجارية المقدم من عدد من الأعضاء (السابقين والحاليين)، ومقترح مشروع نظام إصدار اللوائح والتنظيمات الخاصة وما في حكمها المقدم من عضو المجلس السابق نايف الفهادي، ومقترح مشروع نظام شرطة البيئة المقدم من أعضاء المجلس محمد الجرباء، والدكتور محمد الحيزان، والدكتور سالم الحربي، ومشروع نظام صندوق الاستثمارات العامة، إضافة إلى مشروع نظام الشركات المهنية، وإعادة دراسة مشروع النظام الجزائي للاعتداء على المال العام.

كما يناقش المجلس عددا من تقارير الوزارات والأجهزة الحكومية، ويعيد طرح بعض المواضيع، التي سبق أن نوقشت تحت قبة الشورى، ومن أهمها وجهة نظر لجنة الشؤون الاسلامية والقضائية، في شأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاسلامية والدعوة والإرشاد، ووجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن الملاحظات تجاه مشروع نظام الشركات المهنية، ووجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن الملاحظات على التقرير السنوي للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، ووجهة نظر لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن الملاحظات على التقرير السنوي للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ووجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن الملاحظات تجاه التقرير السنوي لوزارة البيئة والمياه والزراعة، إضافة إلى وجهة نظر لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار بشأن ملاحظات الأعضاء تجاه التقرير السنوي للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات.

كذلك يناقش المجلس عددا من التقارير لديوان المراقبة العامة، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والبريد السعودي، والمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية، والهيئة العامة للزكاة والدخل، والهيئة العامة للرياضة، وهيئة الهلال الأحمر السعودي، والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة، ووزارة الخدمة المدنية، إضافة إلى مذكرات تفاهم من بينها مشروع تفاهم بين المملكة وجمهورية كوريا بشأن تنظيم إجراءات منح مواطني البلدين تأشيرات الزيارة.

وشدد عدد من مراقبي أداء مجلس الشورى على ضرورة متابعة المجلس لما تتمخض عنه النقاشات تحت قبته، مشيرين إلى أن هناك قضايا تثار ويدور حولها نقاش هادف وبناء، إلا أن المتابع للحراك داخل المجلس لا يلمس نتائج فعلية على أرض الواقع .وطالبوا بضرورة وضع المواطن في صورة ما يتم التوصل إليه، خصوصا في القضايا التي تتعلق بأداء الوزارات والأجهزة الحكومية، وما يتم كشفه من خلل يؤثر على احتياجات المواطن. وأكد المراقبون أن جهود الشورى واضحة وجلية، من خلال فحص التقارير والبناء عليها. غير أنهم قالوا: «مجلس الشورى يلامس الجروح ولكنه لا يعالجها في بعض الأحيان.»

83276إجراء نفذتها "النيابة" في أسبوع

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 ربيع أول 1440هـ - 27 نوفمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1688515

عبدالخالق ناصر الغامدي (الباحة @okaz777)
تلقت النيابة العامة في كافة فروعها ودوائرها 4820 قضية، خلال الفترة من 10-16 ربيع الأول الجاري، في وقت أنجزت 4593 قضية في الفترة نفسها.
ووفق التقرير الأسبوعي الذي أصدرته النيابة العامة على حسابها في تويتر، فإن عدد الإجراءات التي قام بها أعضاء النيابة (البالغ عددهم في الفروع والدوائر 2461 عضوا) بلغ 83276 إجراء. وبلغ عدد القضايا المحالة للمحاكم الشرعية برفع الدعوى العامة 2561 قضية.

التحقيق في فصل 25 موظفا بالمدينة المنورة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 19 ربيع أول 1440هـ - 27 نوفمبر 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=353766&CategoryID=5

المدينة المنورة: سعد الحربي 2018-11-27 1:26 AM
يحقق مكتب العمل بالمدينة المنورة في شكاوى وردت إليه من 25 موظفا سابقا ضد هيئة تطوير المدينة، يشكون فيها قيام إدارة الموارد البشرية في الهيئة بدفعهم إلى التوقيع على الاستقالات بموجب المادة 74، للمحافظة على مستحقاتهم.
وعلمت «الوطن» أن مكتب العمل استدعى مندوب الهيئة للرد على شكاوى الموظفين.
فتح مكتب العمل بالمدينة المنورة تحقيقا حول شكاوى وردت إليه من 25 موظفا سابقا ضد هيئة تطوير المدينة، يشكون فيها من إجبارهم على الاستقالة.
فصل 25 موظفا
كشف مصدر لـ«الوطن»، أن «25 موظفا في هيئة تطوير المدينة قدموا شكاوى في أوقات متفرقة إلى مكتب العمل بالمدينة المنورة، يشكون فيها من قيام إدارة الموارد البشرية في الهيئة، بدفعهم إلى التوقيع على استقالات من العمل بموجب المادة 74، وإثر ذلك استدعى مكتب العمل مندوب الهيئة للرد على شكاوى الموظفين.»
شكاوى إلى مكتب العمل
قال أحد الموظفين المفصولين لـ«الوطن»، «تقدمنا بشكاوى إلى مكتب العمل ضد هيئة تطوير المدينة بعد أن خيرنا، إما التوقيع على استقالات بموجب المادة 74 للمحافظة على مستحقاتنا ما بعد الاستقالة، أو الفصل وفق المادة 77، وقامت إدارة الموارد البشرية بالضغط علينا للتوقيع، وعللت الأمر بالرغبة في تقليل عدد الموظفين»، مشيرا إلى أنهم فوجئوا بتوظيف آخرين بدلا منهم.
وأضاف، إن «الموظفين تقدموا بشكاوى، إذ يعول كل منا أسرا وعليه التزامات مالية وقروض بنكية، وبلغ عدد الذين تقدموا بشكاوى ضد الهيئة حتى الآن 25 موظفا.»
وأكد الموظف المفصول، أن «ما قامت به هيئة تطوير المدينة غير نظامي البتة، ونأمل من الجهات المختصة، أن تحل مشكلتنا، وتعيدنا إلى العمل.»
غوطات على الموظفين

أوضح المصدر، أن «هيئة تطوير المدينة وجهت بالرد على مكتب العمل، بأن فصل الموظفين كان وفق المادة 74، والتي تنص على مشروعية الاستقالة بالتراضي، وتم تطبيق ذلك على 23 موظفا، بينما فُصل اثنان وفقا المادة 77، والتي تنص على حق جهة العمل في الاستغناء عن الموظف دون سبب، إلا أن شكاوى المتضررين إلى مكتب العمل، وتأكيدهم على عدم رضاهم عن الاستقالات أثار التساؤلات، وأظهرت الشكاوى أن الاستقالات كانت نتيجة ضغوطات مورست على الموظفين، وأنهم يرغبون في العودة إلى العمل.»

الهيئة لا ترد

«الوطن» أرسلت إلى الرئيس التنفيذي لهيئة تطوير المدينة، المهندس فهد البلهيشي، في 17 نوفمبر الجاري، استفسارا عبر البريد الإلكتروني للهيئة حول أسباب فصل الموظفين، وتوجههم بالشكاوى إلى مكتب العمل إلا أنه لم يرد.

أمير القصيم: التفكك الأسري أصبح من أخطر المهددات التي تواجه المجتمعات

طالب الآباء والأمهات بتحمل مسؤولياتهم تجاه أبنائهم بتعزيز روح التكاتف داخلهم

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 19 ربيع أول 1440هـ - 27 نوفمبر 2018م

https://sabq.org/7dGhFt

وكالة الأنباء السعودية (واس - (بريدة

أكد الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم ، أن التفكك الأسري أصبح من أخطر المهددات التي تواجه المجتمعات في العالم, مشيرًا سموه إلى أن الزمن قد اختلف من الماضي إلى الحاضر وأن مسؤولية الفرد قد ارتفعت خصوصًا فيما يتعلق بمسؤولياته تجاه أسرته ومتابعته لها وتعزيزه لروح الترابط الأسري بين أفراد عائلته, مبينًا أن على الجميع ضرورة المساهمة في بناء جيل وأسرة متعاضدة قادرة على مواجهة الصعاب وتحمل المسؤولية.

وقال سموه: إن على الأب والأم وأفراد الأسرة تحمل مسؤولياتهم تجاه أبنائهم بتعزيز روح التكاتف داخلهم وزرع المحبة والوئام لديهم, وأن على كل فرد القيام بدور أكبر بمتابعة أفراد أسرته, فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ,وأول المسؤولية للإنسان هي أسرته.

وأضاف سمو الأمير فيصل بن مشعل: إن على التعليم والشؤون الإسلامية والشؤون الاجتماعية وغيرها من أجهزة الدولة ذات العلاقة من مؤسسات المجتمع المدني مسؤولية كبيرة تجاه تعزيز وتوعية المجتمع في الترابط الأسري, وعليها مضاعفة جهودها والقيام بدورها في تعزيز هذا الجانب, مؤكدًا أن وسائل التواصل الاجتماعي أسهمت في تباعد محيط الأسرة عن بعضهم بعضًا, وأسهمت بصناعة عزلة اجتماعية, مؤكدًا ضرورة أن يأخذ كل فرد من أفراد الأسرة دوره بمتابعة نفسه ومحيطه, وأن على كل فرد مسؤولية عظيمة تجاه أبنائه وبناته ومتابعتهم والتعامل معهم بكل مسؤولية وجد, سائلاً المولى عز وجل أن يحفظ هذه البلاد وقيادتها وأبناءها, وأن يديم عليها نعمة الأمن والأمان والسلامة والاستقرار.

جاء ذلك في كلمة سمو أمير منطقة القصيم خلال الجلسة الأسبوعية لسموه مع المواطنين مساء اليوم, في قصر التوحيد بمدينة بريدة، بحضور وكلاء الإمارة، وأصحاب الفضيلة, ومسؤولي القطاعات الحكومية والخاصة وأهالي المنطقة، وقدم خلالها الشيخ محمد بن سليمان المهنا، ورقة عن "الترابط الأسري .. بوابة السلم الاجتماعي"، وقال : إن الترابط الأسري هو ما يكون بين الأسرة الواحدة من تقارب وتلاحم وتعاون وتكاتف.

وأشار المهنا إلى أن كثيرًا من المشكلات في المجتمع سببها التفكك الأسري واعتناق الشاب للأفكار المنحرفة وانضمامه للفئات الضالة والعصابات المجرمة ووقوعه في الأوحال والسيئات, مبينًا أن من أهم أسباب تلك المشكلات غياب دور الوالدين بشكل خاص والأسرة بشكل عام, مؤكدًا أن من أهم أدوات التحصين قيام الوالدين بما عليهم من حقوق تجاه أولادهم ببذل الوسع في التربية وإبقاء حبل الصلة بينهم ممدودًا قويًا, مبينًا أن الأبناء الذين يتمتعون بعلاقات طيبة حميمة مع والديهم وأسرتهم هم أقل نسبة انحراف.

وبيّن المهنا أن على الوالدين مسؤولية كبيرة وأن سيطرتهما على الأبناء سهلة ميسورة إن يسرها الله, وأن الرسائل المستمرة الإيجابية التي يقدمها الوالدان لأبنائهما هي أشد تأثيرًا عليهم بخلاف مسؤولية غيرهما كونها أصعب وأقل أثرًا, مشيرًا إلى أن الترابط الأسري بما فيه من محبة وإكرام وتكافل سبب لاستقرار الأسر وقلة التنازع, مؤكدًا أن من مظاهر الترابط الأسري احترام أعضاء الأسرة بعضهم لبعض وهذا سبب رئيس مهم في الاستقرار, مشيرًا إلى أن الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآداب الشرعية في ديننا الحنيف تحث على الترابط والإحسان وحقوق ذوي القربى وعكست تفوقًا عظيمًا للمسلمين ـ ولله الحمد ـ في كل أنحاء العالم على غيرهم في الترابط الأسري.

وفي نهاية الجلسة، شارك العديد من الحضور بطرح مداخلاتهم عن أهمية تعزيز الترابط الأسري وتنميته بين أفراد المجتمع والجيل باعتبار ذلك مسؤولية الجميع, وإحدى الركائز الأساسية لبناء المجتمع، وتقوم بشكل أساس على ضرورة تعزيز التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى أهمية معرفة الآباء والأمهات بالتقنية لمتابعة أبنائهم واستثمار تلك التقنية الاستثمار الأمثل وتوعية الجيل برفع الوعي والحس التقني لديهم, والقيام بالعديد من المبادرات في الجهات الأهلية والحكومية لإقامة دورات وبرامج تهتم بالترابط الأسري وتربية الأبناء.

»أمنستي« و»هيومن رايتس ووتش .. «أسيرتان للأدلجة والتسييس!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 19 ربيع أول 1440هـ - 27 نوفمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4613338

نايف معلا

لم يعد أمام منظمة العفو الدولية (أمنستي) ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) إلا أن تعترفا علانية بأنهما أسيرتان للأدلجة والتسييس، إن كان قد بقي لديهما ثمة موضوعية تُرجى، أما أن تستمر المنظمتان في الادعاء بأنهما تدافعان عن حقوق الإنسان لأجل حقوق الإنسان فقط؛ فهذا أمرٌ لا يمكن تصديقه، لأن الانتقائية التي تمارسها المنظمتان بدافع آيديولوجي أو سياسي أصبحت تُرى بالعين المجردة، ولو أن المنظمتين أعلنتا أنهما تختصان بالشؤون الفكرية والسياسية أو العلاقات العامة لكان أدعى للقبول والتصديق وربما الاحترام.

في كل يوم تصابحنا وتماسينا «العفو الدولية» بتقارير وبيانات وتغريدات تفتقر إلى أبسط معايير الموضوعية والمهنية، تتضمن ادعاءات باطلة أو معلومات مغلوطة أو غير دقيقة في أحسن الأحوال بشأن حالة حقوق الإنسان في السعودية، على رغم التقدم الذي حققته السعودية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والذي أقرّت به الكثير من أجهزة وهيئات وآليات الأمم المتحدة، والدول الأعضاء فيها، وعدد من المنظمات غير الحكومية! ويبدو أن المراد من ضخ تلك الادعاءات والمعلومات المسيئة السعودية بهذه الكمية؛ بناء تصورات سلبية عن حالة حقوق الإنسان في الأذهان وتكريسها.

على سبيل المثال، تدّعي المنظمة أن بعض الموقوفات اللاتي أطلقت عليهن اسم المدافعات عن حقوق المرأة، تعرضن للتعذيب والتحرش الجنسي في التوقيف! فمن أين حصلت على هذه المعلومة الخطرة؟ وعلى أي أساس سلّمت بصحتها؟! كان الأجدر بالمنظمة عندما وصلتها هذه المعلومة أن تتواصل مع الجهات المعنية في السعودية للتثبت من صحتها، على غرار ما يقوم به أصحاب الولايات التابعين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ونحوهم. أما أن تتلقف المنظمة هذه

المعلومة وتنشرها في تقاريرها وبياناتها وعبر حساباتها الرسمية في مواقع التواصل الاجتماعي، مع محاولة تجنب المسؤولية بعبارات من قبيل «أفادت تقارير أو أفادت مصادر أو وردت معلومات من مصادر موثوقة..»، فهذا يدل على أنها تتشوف إلى الإدانة والإساءة أكثر من تشوفها للحقيقة والعدالة! وأكثر من ذلك ترى المنظمة أن التدابير التي اتخذتها السعودية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ليست إلا محاولة لإخفاء انتهاكات حقوق الإنسان، بحيث ذكرت نصاً في أحد تقاريرها «أن الخطوات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية في إطار حقوق الإنسان غير قادرة على إخفاء الحالة المزرية لحالة حقوق الإنسان فيها...»، وهذا فعلاً ينم عن موقف عدائي. ابحثوا في المنظمة عمن يحمل هذا الموقف تجاه السعودية!

أما «هيومن رايتس ووتش»، فيكفي أن تتابع تغريدات كينيث روث، المدير التنفيذي للمنظمة، وسارا ليا ويتسون رئيسة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة، وما تتضمنه من مغالطات وانتقائية وتسييس لقضايا حقوق الإنسان، فضلاً عن المماحكات التي أشبه ما تكون بالمزايدات الحزبية، لتدرك أن هذه المنظمة أصبحت في عالم وحقوق الإنسان في عالم آخر.

تزعم المنظمة أنها تدافع عن حقوق الإنسان وفق المعايير الدولية، وهي في الحقيقة تدافع عن مفاهيم سياسية واجتماعية وثقافية لا تجد لها أصلاً في المعايير الدولية كالمثلية الجنسية(LGBTI) ، أو تتعارض معها مثل تكريس التدابير القسرية الانفرادية ويتضح ذلك من خلال مطالبة المنظمة بعض الدول باتخاذ إجراءات عقابية ضد دول معينة، تخرج عن سياق التدابير المضادة التي يجيزها القانون الدولي العرفي، هذا بالإضافة إلى تعاطيها مع مفاهيم مقيدة بموجب تلك المعايير من دون مراعاة لتلك القيود، كالمطالبة بإطلاق حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات من دون قيد أو شرط، وإسباغ وصف سجين رأي على كل من أتى سلوكاً قولياً تم إيقافه أو سجنه بسببه، حتى وإن كان هذا السلوك مجرّماً بموجب القوانين الوطنية بل والقانون الدولي أيضاً، كالتعبير عن الأفكار العنصرية أو التحريض على العنف أو الدعوة إلى الكراهية أو الإساءة إلى الأديان وأتباعها ونحو ذلك، والمطالبة بإطلاق سراحه فوراً.

خلاصة القول، على «العفو الدولية» و«هيومن رايتس ووتش» ترميم ما تبقّى من الموضوعية والمهنية لديهما، من خلال إجراء إصلاحات داخلية، تشمل تصحيح التوجهات وفقاً لما تقتضيه معايير الصفة الاستشارية الممنوحة لهما من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSOC)، ومن أبرزها انسجام أهداف ومقاصد المنظمة مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه، واستبعاد من يثبت عدم نزاهته واستقلاليته من المنتسبين لهما، قبل السعي لإصلاح العالم!

دعم بيئة العمل

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 19 ربيع أول 1439هـ - 27 نوفمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1720996

كلمة الرياض

تواصل رؤية 2030 تحقيق تطلعات القيادة والشعب، بطرق حديثة، وهمة ونشاط يبعثان على الأمل والتفاؤل، شمولية الرؤية، امتدت إلى جهات عدة، بهدف ترتيب الأوراق، وتحديد المنطلقات، ومن هذه الجهات المجلس الأعلى للقضاء، الذي أعلن بدء أعمال المحاكم العمالية في مناطق المملكة، وهي الخطوة التي كان يترقبها الجميع.

لا شك أن المحاكم العمالية في بلد كبير ومترامي الأطراف، مثل المملكة ويحتضن نحو 8 ملايين وافد.. ضرورة حتمية كان لا بد منها، لتعزيز استقرار سوق العمل السعودي، والمساهمة في إيجاد بيئة عمالية آمنة وجاذبة للعمال، سواء السعوديون أو الوافدون، ليس هذا فحسب، وإنما ستعمل على تحسين القطاع الاستثماري في المملكة، والارتقاء به، ليكون بيئة نموذجية جاذبة للاستثمارات، وهذا يتماشى تماماً مع رؤية المملكة 2030 الساعية نحو تأمين الملايين من فرص

العمل لأبناء الوطن، ومثل هذه البيئة تحتاج إلى الاستقرار والأنظمة والقوانين، التي تحدد العلاقة بين العامل وصاحب العمل، حتى يعرف كل طرف ما له وما عليه من حقوق وواجبات.
وما يميز الخطوة الجديدة للقطاع العدلي أنها تغطي تقريباً معظم مناطق المملكة، فيكفي أن مرحلتها الأولى فقط ستشهد افتتاح 7 محاكم عمالية في المدن الرئيسة، بالإضافة إلى 27 دائرة عمالية في مدن ومحافظات المملكة، و9 دوائر عمالية للاستئناف في 6 محاكم استئناف بمختلف مناطق المملكة.. الأمر الذي يؤكد أن وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء حريصان تماماً على نجاح هذه النوعية من المحاكم، وتعزيز قدراتها وإمكاناتها من أجل حل القضايا العمالية العالقة، واضعة في الاعتبار أن العالم أجمع يراقب المملكة، ويتابع مراحل رؤية 2030 وما تحققه على أرض الواقع، لتحسن بيئة سوق العمل لدينا، خاصة أنها ستعمل بآلية رقمية بالكامل؛ الأمر الذي يعزز الشفافية والصدقية في تلك المحاكم، يضاف إلى ذلك الآلية الدقيقة التي سيتم بها اختيار القضاة المتخصصين في القضايا العمالية، وترتكز هذه الآلية على الكفاءة القضائية والعلمية اللازمة، مع مراعاة الخبرة القضائية. هذا المشهد مطمئن للغاية، ويؤكد لنا أنه خلال فترة وجيزة، سيكون لدينا سوق عمل نموذجي في كل شيء، وهذا كفيل بدعم الاقتصاد الوطني ونمو قطاعاته المختلفة، وكفيل أيضاً بجذب الاستثمارات الخارجية، التي كانت تترقب استكمال القوانين والأنظمة اللازمة، للعمل بشهية مفتوحة في المملكة.

عنف الأنثى للأنثى

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 19 ربيع أول 1440هـ - 27 نوفمبر 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=37977

علي الشريمي

احتفل المجتمع الدولي الأحد الماضي الموافق 25 نوفمبر باليوم العالمي لمناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة، الذي يمثل أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارا واستمرارا وتدميرا في عالم اليوم، ويأتي الاحتفال هذا عام 2018تحت شعار «لنجعل العالم برتقاليا: اتحدوا لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات». علما بأنه ستقام حملة عالمية -تقام سنويا منذ عام 1991-، بدءا من يوم الأحد 25/ 11 وتجري فعالياتها وحتى 12/10 من كل عام، وهو اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وقد تم اختيار تلك الأيام في محاولة منها للتأكيد على أهمية ربط قضايا حقوق المرأة بقضايا حقوق الإنسان، واعتبار العنف ضد المرأة انتهاكا صارخا لحقوقها الأساسية. إن صور العنف ضد المرأة عموما كثيرة ومتعددة، فهناك العنف الجسدي، والعنف اللفظي، والعنف النفسي الذي يتمثل في التهديد، والعنف الثقافي الذي يتمثل في العادات والتقاليد الناتجة عن التمييز ضدها وغيرها من أنواع العنف، إلا أنني أردت اليوم الإشارة إلى أقل أنواع العنف ملاحظة وأكثرها تأثيرا، ألا وهو عنف المرأة للمرأة، أو عنف الأنثى للأنثى، وهنا قد يسأل أحدهم أن العنف المسيطر في العالم والمعروف اليوم عند الجميع هو عنف الذكر للأنثى، وليس عنف الأنثى للأنثى؟! في الواقع يمكن تقسيم العنف ضد المرأة إلى قسمين الأول: العنف السافر، والثاني :العنف المستور، أما العنف السافر فهو العنف الظاهر والمفضوح من الذكر نحو الأنثى، وهو نوع يمكن معاينته وكشفه وإيقافه وإيقاع العقاب على مرتكبه .ولكن العنف المستور هو مستور، أي هنالك تواطؤ على ستره، وهو عنف المجتمع بشكله الذكري والأنثوي ضد الأنثى. ومجتمعاتنا العربية للأسف يمارس فيها هذا النوع من العنف المستور، والذي يظهر على السطح في إطار ثقافة ذكورية مهيمنة لها امتدادها التاريخي، قبلت فيه المرأة وضعها المعنف، وبدل أن تقاومه، أصبحت تمارسه على بنات جلدتها نيابة عن الذكر وبمباركة منه. وتبدأ ممارسة هذا النوع من العنف من الأم ضد ابنتها، ليس كرها لها، وإنما تطبيق للعقلية الذكورية التي تشربتها وترعرعت عليها، فهي بذلك تربيها وتعدها لتكون تابعة وخانعة لزوجها ليس لها رأي، وهذا بالطبع لا يتم إلا خلال عملية تربوية ممنهجة لسحق شخصيتها الفردانية وتحويلها من إنسانة عليها كامل الواجبات ولها كامل الحقوق، إلى مجرد رقم في البيت، عليها كامل الواجبات، وليس لها من الحقوق شيء يذكر، سوى أن تبذل قصارى جهدها لخدمة «سي سيد .«وهنا تكون الكارثة أي عندما يصبح الضحية جلادا، فعندما تكبر الطفلة وتتزوج وتنجب نجدها تمارس دورها التسلطي ضد أطفالها وزوجات أبنائها، بالضبط كما مورس عليها في صغرها من قبل أمها، وتستنسخ الأمهات بصور كربونية على قاعدة ذكورية تظهر على صورة مثل

عنصري من قبيل «والله إنك بنت رجال»، ولعل عمليات المبالغة والإفراط، ولا أقول الانضباط، التي تمارس على الطالبات في الجامعات من قبيل فرض لون التنانير ولون البنطال في تعاميم كليات البنات هو شاهد حي على ما نقول، وهنا نجد أن دور قتل شخصية الفتاة، تقوم به النظير الأنثى، نيابة عن السيد الذكر، تفانيا منها للحفاظ على ثقافته الذكورية .حتى تتغير نظرتنا للمرأة لا بد أن تتغير ثقافتنا، خاصة المؤسسية، وبلا ذلك تظل المرأة معنفة.

كاريكاتير

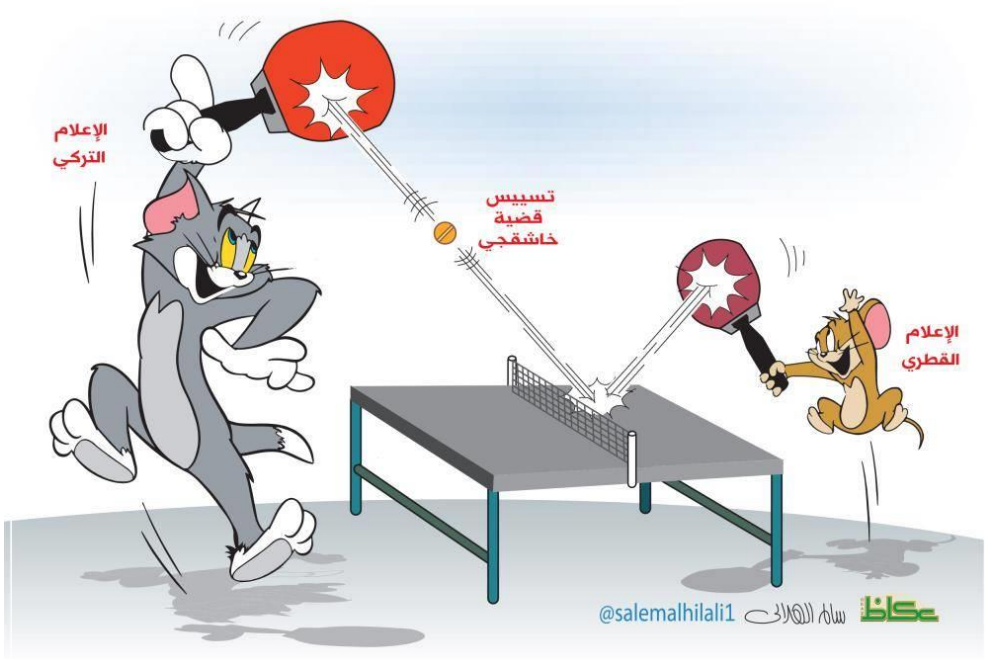

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 19 ربيع أول 1440هـ - 27 نوفمبر 2018م

https://www.okaz.com.sa/article/1688597

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 19 ربيع أول 1439هـ - 27 نوفمبر 2018م

http://www.aleqt.com/2018/11/27/article_1496666.html